الصباح AL-SABAH

خلال مشاركتهم في ندوة « الإصلاح بين الشعار والواقع»

نواب : البلد في وضع حرج سياسيا .. وعدنا إلى المربع الأول

الحجرف متحدثا خلال الندوة

محمد المطير يلقي كلمته

محمد هايف متحدثا

«تصوير: صالح محمد»

الحجرف: صرف في ميزانية 6 سنوات على «الأشغال» 1.6 مليار دينار كلها للطرق وغيرها

المطير: نحن في أزمة ودخلنا في مخاض طويل خلال السنوات السابقة

هايف: بمجرد دخول الزائر والسائح للبلاد ويرى خراب الشوارع يعرف «الكويت شنو»

رأى عدد من النواب أن البلد في وضع حرج سياسيا، مما يتطلب معه تفعيل أدوات الإصلاح بشكل جاد، معتبرين أن البلاد عادت إلى المربع الأول من جديد.

وقالوا خلال ندوة نظمها النائب مبارك الحجرف في ديوانه مساء أول أمس الثلاثاء تحت عنوان « الإصلاح بين الشعار والواقع» إنه لا بد من أن تأتي حكومة قادرة على الإصلاح، ومحاربة الفساد.

في هذا السياق أكد النائب مبارك الحجرف أن الفساد استشرى في كل مكان، وأنا أتكلم بناءً على أرقام، فما صرف في ميزانية 6 سنوات على الأشغال 1.6 مليار دينار وهذه المشاريع كلها طرق وغيرها من المشاريع الأخرى والرقم الحقيقي لصيانة الطرق 129 مليون دينار على 6 سنوات، هل هذا يرضي أهل الكويت وهذه الطرق التي بين الفينة والأخرى يموت المواطنين بسبب الطرق المترهلة، وماذا قدمت حكومة أحمد النواف هل فقط برنامج عمل غير حقيقي».

من جانبه قال نائب رئيس الأمة محمد المطير: نحن في أزمة ودخلنا في مخاض طويل خلال السنوات السابقة بسبب الفساد خلال عشر سنوات سابقة ويحتاج هذا الأمر إلى مدة لا بأس بها كي نعيد الأمور إلى نصابها، فنحن لا نملك عصا سحرية ولاتتوقعون بشيلة الرؤوس تنحل المشاكل إنما المشكلة في الفلول ونحن في مرحلة البناء ومحاربة الفساد، سهل نرفع شعار لكن من الصعب التطبيق.

وأضاف «صار همنا كيف نصب أسفلت ونعمل صيانة لشارع وليس بناء الوطن، ووزير الأشغال يقول أرسلنا وفداً للخارج كي يرى خلطة الأسفلت، وخراب الشوارع سببه الفساد.

وتابع: يدعي الفاسدون أن النواب الوطنيين يقومون بتعيينات غير صحيحة، خاصة أنا كنائب رئيس وهذا ليس صحيحا واتحدى أني عينت شخصاً واحداً، نحن مستهدفون لأننا كشفنا عش الدبابير في مكتب المجلس.

وقال المطير : انسحاب الحكومة من الجلسات على إثر القوانين المالية والقروض قاد الحكومة إلى المواجهة مع المجلس والفلول هم من نصح الحكومة بهذا الخيار لكن الحكومة حرقت كل البدائل بالانسحاب وعندما نقول من أشار عليكم بذلك يقولوا المستشارين بل هم الفلول.

وأردف: البلد أمام مشكلة وأزمة كبرى بعدم استشعار الحكومة المسؤولية، ففي ظل الأوضاع الخارجية الملتهبة لا وجود لوزير دفاع ولا رئيس أركان، والفاسدون لا يهمهم البلد وذبابهم الإلكتروني يضرب الأعضاء وحث القيادة والقضاء على إبطال المجلس لأنهم يعلمون أن المجلس هو من أوقف فسادهم وينشرون أوراق مزورة في التواصل الاجتماعي ساعين لإبطال المجلس.

بدوره قال النائب حمد المدلج : كم الفساد المستشري خلال العشر سنوات العجاف كبير جداً، وبدأنا في صفقات التسليح والمرحلة الانتقالية منذ بداية المجلس، وكان متوقعاً أن نواجه قوى الفساد في هذا المجلس واليوم عقد من الزمن لا بد أن يتغير في مرحلة انتقالية للانتقال إلى التنمية والاصلاح واليوم نخشى العودة الى المربع الأول».

بدوره قال النائب محمد هايف : بمجرد دخول الزائر والسائح للبلاد ويرى خراب الشوارع يعرف الكويت شنو».

وتابع: سمو الأمير شكر الشعب الكويتي على مشاركته في الانتخابات وهذا الأمر أزال كل خلل قد يعتري الانتخابات، ونحن كنا في أزمة سابقاً واليوم نعيش أقرب إلى أزمة مزاجية ومخالفة القوانين مثلما عمل وزير الأوقاف مع العاملين في الأوقاف ودور القرآن، هناك أطراف تتدخل في صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء أيضاً وهذا سبب عودة الدولة للوراء.

تتمات

النواف بانتظار

رئيس مجلس الوزراء السابق.

كما استقبل سموه سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد، رئيس مجلس الوزراء.

وكان سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد قد استهل مشاوراته أمس الأول الثلاثاء، باستقبال رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون، ورئيس مجلس الأمة السابق مرزوق الغانم.

تجدر الإشارة إلى أن المادة 56 من الدستور، نصت على إجراء «المشاورات التقليدية»، التي تسبق تعيين رئيس مجلس الوزراء ، وهي المشاورات التي تستطلع بموجبها القيادة السياسية، وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد، وفي مقدمتها رؤساء مجلس الأمة ، ورؤساء الوزراء السابقون، ورؤساء الجماعات السياسية، الذين يرى رئيس الدولة من المفيد ان يستطلع رأيهم، ومن إليهم من اصحاب الرأي السياسي .

في سياق متصل برزت أمس أيضا مطالبات نيابية، بضرورة أن تكون الحكومة القادمة مواكبة لتطلعات وطموحات الكويتيين، وأن يتم اختيار أكفأ العناصر القادرة على مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة داخلياً وخارجيا، والتعاطي مع الشأن السياسي بروحية عالية، وبشجاعة وجرأة، وعدم هروب من المسؤولية.

في هذا الإطار وجه النائب د.حمد المطر رسالة إلى رئيس الحكومة القادم، داعيا إياه إلى «البحث وراء وزرائه القادمين وعن صحفهم الجنائية، وأن يختار وزراءه بعناية شديدة بحيث لا يسببون له مشكلات، لأن الكويت لا تستحق هذا العبث بخدمات المواطنين وأموال الشعب الكويتي».

وأوضح المطر أن متابعة أموال الموطنين هي مسؤولية أعضاء مجلس الأمة رقابة وتشريعا ، منوها إلى حالة الإحباط التي يعيشها المواطن من عدم توافرالخدمات، وكذلك ضياع أمواله من خلال عمليات النصب العقاري المتتالية، أمام صمت الأجهزة الحكومية.

وأعلن النائب المطر عن تقدمه بأسئلة برلمانية، إلى وزيري المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، والتجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن عملية النصب العقاري التي ظهرت أخيرا.

وقال إن المواطن يعيش بلا خدمات ولا شوارع ولا خدمات طبية، إضافة إلى وجود فاقد تعليمي وغش، وهو الآن أمام نصب عقاري جديد، مبيناً أن أعضاء مجلس الأمة مستمرون في سد هذه الثغرات.

وأوضح أن هناك ضحايا وعوائل متضررة انضمت إلى سلسلة من العوائل المتضررة من النصب العقاري القديم وأصبحت أمام نصب عقاري جديد بواقع 80 مليون دينار، وصدر بحق وزير تجارة سابق تهمة غسيل أموال، متسائلا» من يعوض المواطن عن أمواله ومن المسؤول عن مراقبة الشركات؟».

وأكد أن «وزيري المالية والتجارة هما المسؤولان، لافتاً إلى أن وزير المالية الحالي كان رئيسا للمجموعة لتلك الشركة المتهمة الآن بالنصب العقاري وهو الخصم وهو الحكم».

أضاف أنه لا يستقيم أن وزير المالية الحالي كان رئيسا لمجموعة استثمارية ومطالب بمراقبة النصب العقاري، وضحايا جدد دخلوا في عقارات تحت رقابة الأجهزة الحكومية، مطالباً فيها بمعرفة من الذي سيعوض هؤلاء المتضررين ويعيد إليهم أموالهم.

وبين أن متابعة أموال الموطنين هي مسؤولية أعضاء مجلس الأمة رقابة وتشريعا، منوها إلى حالة الإحباط التي يعيشها المواطن من عدم توافرالخدمات وكذلك ضياع أمواله من خلال النصب الذي يتلو النصب أمام صمت الأجهزة الحكومية.

أضاف : نريد أن نسمع ردا من وزيري المالية والتجارة على الأسئلة خلال المدة القانونية للأسئلة، بشأن مراقبة تلك الشركات التي كانت تبيع الوهم وصكوكا لا تغني ولا تسمن من جوع، والمواطنين اشتروا هذه العقارات تحت رقابة الوزارتين.

فلسطين تطلب

وأعلنت القيادة في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أنها ستطلب عقد جلسة طارئة لطلب الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني، وإدانة المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في نابلس، وباقي مجازر الإحتلال التي ارتكبت بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

يشار إلى أن قوات الإحتلال رفعت من وتيرة عدوانها على الشعب الفلسطيني، لا سيما في مدينتي نابلس وجنين، خلال الأشهر الماضية بزعم اعتقال مسلحين نفذوا عمليات إطلاق نار استهدفت المستوطنين وجنود الاحتلال.

وذكرت وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد الشهداء الذين قضوا برصاص قوات الاحتلال، منذ مطلع العام الحالي ارتفع إلى 61 شهيدا، بينهم 26 خلال الشهر الجاري.

وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية، في بيان، أن شهداء المواجهات والاشتباكات التي اندلعت أمس في مدينة نابلس، هم: المسن عدنان سبع بعارة (72 عاماً)، والشاب محمد خالد عنبوسي (25 عاماً)، والشاب تامر نمر ميناوي (33 عاماً)، ومصعب منير عويس (26 عاماً)، وحسام بسام إسليم (24 عاماً)، ومحمد عمر أبو بكر (23 عاماً)، والشاب وليد دخيل (23 عاماً)، والمسن عبد الهادي أشقر (61 عاماً)، ومحمد فريد شعبان (16 عاماً)، جاسر جميل قنعير (23 عامًا).

وخلال عدوان الاحتلال على نابلس، أصيب ثلاثة صحافيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهم: عمير استيتية الذي أصيب بشظية في الأذن، ومحمد الخطيب برصاصة في اليد، وأحمد خلف، بحالة اختناق بالغاز السام المسيل للدموع.

وقال الناطق الإعلامي باسم لجنة المؤسسات والفعاليات الوطنية في نابلس غسان حمدان، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي انسحبت من المدينة بعدما ارتكبت مجزرة بكل المقاييس، فيما أكد أنه جرى الإعلان عن الإضراب والحداد بنابلس.

وأشار إلى أن قوات الاحتلال كانت قد حاصرت منزلاً في حارة الحبلة القريبة من السوق الشرقي القريبة من البلدة القديمة من المدينة، وحاصرت الشابين محمد أبو بكر الجنيدي وحسام اسليم، وأطلقت قنابل حارقة باتجاه المنزل، تزامنا مع اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة، أسفرت عن استشهاد 10 مواطنين وإصابة العشرات بالرصاص.

وأكد حمدان أن قوات الاحتلال اغتالت الشابين الجنيدي واسليم، وتم انتشال جثمانيهما من المنزل على وقع الهتافات والتكبيرات، بعد انسحاب قوات الاحتلال من مدينة نابلس.

ورفض الجنيدي بحسب رسالة صوتية نشرتها «كتيبة نابلس» التابعة لـ«سرايا القدس» الذراع العسكرية لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، ورفيقه اسليم، تسليم نفسيهما للاحتلال وهما محاصران، وأكد الجنيدي أنهما «ماضيان على درب الشهداء، ولم يهربا».

من جهة أخرى، أكدت مجموعتا «عرين الأسود»، و«كتيبة نابلس – بلاطة» التابعة لـ«سرايا القدس» الذراع العسكرية لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، أن مقاتليهما يتصدون لقوات الاحتلال، ويخوضون اشتباكات، وخصوصاً في البلدة القديمة من مدينة نابلس.

ودعت المجموعتان في بيان صحافي خلال الاقتحام «كل من يحمل السلاح في المدينة وقرى وبلدات نابلس لخوض معركة مع قوات الاحتلال».

إلى ذلك، أدان الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أمس، العدوان الإسرائيلي على مدينة نابلس، محمّلاً الحكومة الإسرائيلية مسؤولية «التصعيد الخطير الذي يدفع المنطقة نحو التوتر وتفجر الأوضاع».

وقال، بحسب ما ذكرته «وفا»، إن الجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في مدينة نابلس، «تؤكد من جديد أهمية مطلبنا بضرورة تحرك المجتمع الدولي فوراً لوقف الجرائم الإسرائيلية بحق شعبنا وأرضه ومقدساته، ووقف الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب».

وطالب أبو ردينة الإدارة الأميركية بالتحرك الفوري والضغط الفاعل على الحكومة الإسرائيلية، لوقف جرائمها.

من جانبه، أدان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، العدوان الإسرائيلي في مدينة نابلس، ووصفه بـ«الإرهاب المنظم» الذي تسعى إسرائيل من خلاله لتصدير أزمتها الداخلية إلى الساحة الفلسطينية.

وطالب اشتية، بحسب ما ذكرته «وفا»، الأمم المتحدة بالكف عن سياسة المعايير المزدوجة التي تشجع إسرائيل على مواصلة عدوانها على الفلسطينيين.

وفي السياق، أعلن الناطق العسكري لكتائب القسّام، الذراع العسكرية لـ«حركة حماس»، أبو عبيدة، في بيان مقتضب، أن «المقاومة في غزة تراقب جرائم العدو المتصاعدة تجاه أهلنا في الضفة المحتلة»، وأضاف أن المقاومة «صبرها آخذ بالنفاد».

من جهته، طالب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، في تصريح صحافي، المجتمع الدولي بـ«التدخل الفوري لوقف هذه المذابح، وتوفير الحماية الدولية لشعبنا»، مطالبا الإدارة الأميركية «بالضغط على حكومة الاحتلال وإجبارها على وقف عدوانها وإجراءاتها المدمرة».

من جانبها، اعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية مجزرة الاحتلال في نابلس، بأنها «إرهاب دولة منظماً، وتصعيداً خطيراً في ساحة الصراع».

وأكدت الوزارة في بيان لها، أن وقف جميع الإجراءات أحادية الجانب غير القانونية، بما فيها الاقتحامات الدموية وجرائم القتل خارج القانون، واستعادة الأفق السياسي لحل الصراع، هو المدخل الوحيد لتحقيق التهدئة، فيما أكدت أنها تتابع هذه الجرائم على المستويات كافة، بما فيها الأممية والمحاكم الدولية المختصة.

ولفتت «حركة فتح» من جهتها، في بيان لها، أنّ عدوان الاحتلال في نابلس يؤكّد أنّ حكومة الاحتلال ماضية في تأزيم الأوضاع عبر الإرهاب الدمويّ الذي يمارسه جيش الاحتلال ومليشيات المستوطنين، واستهداف المدنيين.

ودعت الحركة المجتمع الدولي إلى التدخّل الفوري، وإلزام منظومة الاحتلال بوقف عدوانها الهمجيّ على الشعب الفلسطيني، مطالبةً إياه بكسر حلقة الصّمت المطبق تجاه ما يرتكبه الاحتلال بحقّ الشعب الفلسطينيّ.

في هذه الأثناء، عم الإضراب الشامل غالبية محافظات الضفة الغربية، وسط دعوات لاعتبار اليوم الخميس، يوم إضراب شامل حداداً على أرواح شهداء نابلس، والدعوة لتصعيد المواجهات على نقاط التماس مع الاحتلال.

المعجل : تفعيل

تعود بالنفع على الشعب الكويتي.

من جانبه أعرب رئيس المجلس البلدي عبد الله المحري، عن شكره للكوادر الوطنية من مهندسين ومهندسات، الذين عملوا على تشييد المبنى الجديد وإنجازه.

وتوجه بالتهنئة لكل أعضاء المجلس البلدي والأمانة ليمارسوا عملهم، بما يتناسب مع التطلعات الجديدة واتخاذ قرارات تخدم جميع أفراد الشعب من المواطنين.

بدوره أعرب نائب رئيس المجلس البلدي خالد المطيري عن سعادته في افتتاح مبنى البلدي الجديد، الذي يأتي تزامنا مع الاحتفالات بالأعياد الوطنية.

وأوضح المطيري أن دور المجلس البلدي فعال منذ 90 عاما ومشهود، في اتخاذه القرارات ورسم السياسات، سواء كانت عمرانية أو إسكانية وصحية.

وأفاد بأن مبنى البلدي القديم شهد كثيرا من الإنجازات، مشددا على دورهم في متابعة كل مايصب في مصلحة الشعب الكويتي من قرارات مهمة وحيوية له في المجتمع.

من جهته قال مدير مشروع مبنى المجلس البلدي الجديد جاسم الشيباني إن تكلفة المشروع نحو 18ر4 مليون دينار كويتي وقيمة عقد التأثيث بلغت 3ر4 مليون دينار والمساحة الكلية للمشروع نحو 77 ألف متر مربع.

وأضاف الشيباني أن المبنى يتكون من المقر الرئيسي للمجلس ومبنى آخر يتكون من عشرة طوابق لمكاتب الموظفين وغرف للاجتماعات والعرض ودور أرضي وسردابين بمساحة تبلغ 7750 مترا مربعا.

5 نواب : الإعلان

وعبد الله المضف : لما كانت الطرق الرئيسية السريعة والشوارع الرئيسية والفرعية تعاني من مشاكل سوء التنفيذ وتطاير الحصى والتشققات الأرضية والحفر على امتداد جميع المحافظات والمناطق في دولة الكويت، وفي مناظر غير حضارية لا تليق بسمعة ومكانة البلاد في مجال الريادة في الانشاءات والبنية التحية، خصوصاً مع تنوع الشركات المنفذة لهذه الأعمال.

ولما كان استمرار هذه المشاكل يتسبب في تعطيل حركة وسلامة السير وإلحاق الأضرار الجسيمة في الممتلكات العامة والمركبات الخاصة وببشاعة لا تعكس أبسط قواعد العمل المهني وجودة التنفيذ بعد تجربة تصل مدتها قرابة القرن من الزمن على تدشين طرق سير المركبات وخبرة تراكمية جديرة بالتطور والارتقاء وليس بالشكل السلبي الذي تشهده دولة الكويت في السنوات الأخيرة.

ولما كانت الشركات المنفذة مسؤولة مسؤولية كاملة عن سوء الأعمال والصيانة اللازمة لها والتي يفترض أن تكون المرجعية الأولى لسمعتها وجدارتها بتنفيذ أي مشاريع مستقبلية من الخزينة العامة للدولة، إضافة إلى مبدأ الشفافية والمحاسبة التي تقع على عاتق وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة بشأن « قيام وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق بوضع لوحات إعلانية بارزة تحمل اسم الشركات المنفذة ورئيس مجلس إداراتها ومهندس المشروع مع صور واضحة للحفر والتشققات الأرضية على مواقع المناطق التالفة في الطرق السريعة والطرقات والشوارع الرئيسية والداخلية وذلك على نفقة تلك الشركات تحميلاً لها لمسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وفي بادرة تعكس روح الإصلاح الإداري وردع تكرار مثل هذه المشاكل».

الطمار للناهض

وجاء في مقدمة السؤال : «عملت الحكومة خلال الفترة الماضية على تجديد الدماء بالمناصب القيادية في العديد من الجهات، من أجل منح أبناء الوطن من الكفاءات للمساهمة في تطوير وتعزيز دور الكويت، وعليه صدرت مراسيم بالتعيينات الجديدة في عدة مناصب قيادية وبناء على ما سبق يرجى إفادتنا بالتالي»:

1 – ما هي المناصب القيادية بالهيئة العامة للمعلومات المدنية التي قاربت أو انتهت مراسيم عملها خلال عام 2022 وحتى تاريخ هذا السؤال؟

2 – ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزير المختص لبحث تلك المراسيم ورفع أسماء جديدة لسد تلك الشواغر؟

3 – هل تم نقل عناوين لعدة بطاقات مدنية منذ بداية شهر أكتوبر 2022 وحتى تاريخ هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بكشف بعدد البطاقات التي تم تحويلها.

4 – هل تم صدور قرارات لأحد قيادي الهيئة منتهي مرسوم عمله؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهل تم التحقيق بالأمر مع تزويدنا بنسخة من تلك التحقيقات؟

5 – كم عدد الشكاوى التي تم تقديمها من المواطنين في شأن تسجيل أشخاص على منازلهم بدون علمهم ؟ وكيف تم معالجة هذه الشكاوي؟

6 – هل تم تشكيل لجنة للبحث في البطاقات المدنية التي تم تسجيلها خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ هذا السؤال مع تزويدنا بنسخة من نتائج هذه اللجنة وما اذا كانت هذه اللجنة تتبع الهيئة العامة للمعلومات المدنية أوأنها لجنة محايدة مع تزويدنا بأسماء أعضاء اللجنة والقرار الاداري الصادر بتكليفها؟

السفير السعودي

إلى أعلى المراتب والمصاف الدولية.

وقال الأمير سلطان بن سعد في بيان صحفي أمس الاربعاء بمناسبة ذكرى تأسيس المملكة العربية السعودية ان المملكة ومنذ انطلاقها قبل نحو ثلاثة قرون على يد الإمام محمد بن سعود حين أسس الدولة السعودية الأولى وعاصمتها الدرعية في منتصف عام 1139 هجرية الموافق 22 فبراير 1727 ميلادية وهي قائمة على تطبيق مبادئ الإسلام الصحيح وإقامة الأمن واستقراره والتشرف بخدمة الحرمين الشريفين وزوارهما من حجاج ومعتمرين.

واكد انها كانت ومازالت أولوية قصوى لدى حكام المملكة على مر العهود وصولا إلى اليوم باهتمام ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي العهد الامير محمد بن سلمان.

وأضاف انه لما يمثل هذا اليوم من أهمية كبرى لدى جميع المواطنين السعوديين فقد أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في العام الماضي أمره الكريم باعتباره ذكرى لتأسيس الدولة السعودية باسم «يوم التأسيس» وأن يصبح إجازة رسمية.

ولفت الى ما تشهده المملكة اليوم من نهضة تنموية شاملة في ظل رؤية ولي العهد الامير محمد بن سلمان التي تضمنت العديد من المشاريع المختلفة ومن ضمنها «مشروع بوابة الدرعية» نظرا لما تزخر به من مقومات تاريخية وتراثية وثقافية وما يقع فيها من معالم تاريخية واثرية أبرزها حي الطريف التاريخي الذي صنفته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» ليكون موقعا للتراث العالمي.

عبد اللهيان من بغداد

وشدد على أن العراق بحث «القضايا الإقليمية والدولية ونتائج زيارتنا إلى واشنطن المتعلقة بالجانب الإيراني»، وأن «التوصل إلى تفاهمات بين إيران وأميركا مهم للعراق».

وتؤكد أوساط عراقية هيمنة قضايا سياسية على زيارة عبد اللهيان إلى بغداد، أبرزها ملف الوساطة العراقية بين طهران والرياض، وسعي حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، لتحقيق لقاء قريب بين الجانبين على مستوى وزاري في بغداد.

«الناتو» : بوتين

كل شبر من أراضي الحلف».

بدوره، قال الرئيس الأميركي جو بايدن، إن حلف الناتو أصبح أقوى مما كان عليه، مجدداً تأكيده الدفاع عن كل شبر من أراضي حلف شمال الأطلسي.

وأكد أن «الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي هو خط المواجهة للدفاع الجماعي للحلف».

وقال في قمة مجموعة بوخارست 9 في وارسو البولندية «أكدت للرئيس الأوكراني زيلينسكي في كييف التزام حلف الناتو بدعم أوكرانيا».

بدوره، قال رئيس رومانيا إن الحرب في أوكرانيا جلبت المعاناة وتسببت في نزوح الملايين، مضيفا «مواصلة الدعم لأوكرانيا أمر ضروري لمستقبل أوروبا».